الأمم المتحدة

A/64/372

الجمعية العامة

Distr.: General
28 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١١ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام*

موجز

يصف هذا التقرير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والأمم المتحدة من أجل تعزيز البرامج المكرسة للنهوض بالديمقراطية وتوطيدها، بما في ذلك عن طرق توثيق التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، مع مراعاة النهج الابتكارية وأحسن الممارسات. ويصف التقرير أيضا ما قامت به الدول الأعضاء إلى جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية الذي احتُفل به لأول مرة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ثم يستعرض التقرير المساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة الى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مجال الديمقراطية. ويناقش في الختام التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين في مجال توطيد الديمقراطية، ويقدم توصيات للمزيد من العمل.

* نظرا لأهمية هذه الوثيقة، جرت بشأنها مشاورات كثيفة فتأخر تقديمها.

09-52611 (A) 201009 201009

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – شجعت الجمعية العامة في قرارها ٧/٦٢ الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات. وشجعت الجمعية أيضا المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على تبادل خبراتها في مجال تعزيز الديمقراطية فيما بينها ومع منظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء. وقررت الجمعية الاحتفال في ١٥ أيلول/سبتمبر من كل عام، اعتبارا من دورتها الثانية والستين، باليوم الدولي للديمقراطية. ودعت جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد إلى الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية بالأسلوب المناسب الذي يسهم في إذكاء الوعي العام.

٢ – وطلبت الجمعية العامة في القرار نفسه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرر مقدم استجابة لذلك الطلب.

ثانيا – متابعة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٣ – عقد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في الدوحة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأيَّد بالإجماع إعلان وخطة عمل الدوحة، وشدد على ضرورة إنشاء آليات متابعة ذات مصداقية لتنفيذ مقرراته بشكل فعال، ووافق المؤتمر على إنشاء آليات التنفيذ التالية: (أ) مجلس استشاري لمساعدة رئيس المؤتمر؛ (ب) اجتماع سنوي رفيع المستوى يعقده المؤتمر في نفس وقت انعقاد الجمعية العامة؛ (ج) أمانة صغيرة لمساعدة الرئيس.

٤ – ومن الانجازات الملحوظة التي حققها المؤتمر الدولي السادس، تحت رئاسة قطر، إعلان الجمعية العامة ١٥ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للديمقراطية، كما جاء في قرار الجمعية العامة ٧/٦٢، وقد احتُفل به لأول مرة في عام ٢٠٠٨.

٥ – ومن الابتكارات الهامة التي حققها المؤتمر الدولي السادس، والتي ذُكرت أعلاه، إنشاء مجلس استشاري لمساعدة رئيس المؤتمر على تنفيذ مقررات المؤتمر. ويتكون هذا المجلس من ثمانية أعضاء: خمسة ممثلين عن المجموعات الإقليمية (وهم في الوقت الحاضر أوروغواي، وأيسلندا، ورومانيا، ومصر، ومنغوليا) ومشارك واحد من المنتدى البرلماني، ومشارك من منتدى المجتمع المدني، وممثل عن الأمم المتحدة. وعقد المجلس الاستشاري أربعة اجتماعات منذ انعقاد المؤتمر في الدوحة. الأول في الدوحة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛

والثاني في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ والثالث في الدوحة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ والرابع في نيويورك في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد اتُخذ قرار عقد اجتماعات المجلس الاستشاري في نيويورك تحت رئاسة قطر لتيسير المشاركة فيه على مستوى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة. واعتُبر ذلك خطة ضرورية لإعطاء حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة طابعا مؤسسيا.

٦ - وإضافة إلى اجتماعات المجلس الاستشاري، عُقد اجتماعان لفريق خبراء إثر المؤتمر الدولي السادس، بغية المضي قدما في تنفيذ توصياته. وشدد الاجتماع الأول لفريق الخبراء، المعقود في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على دراسة سبل التنسيق وتبادل المعلومات في مجال الديمقراطية، وأقر ضرورة إجراء بحوث حول التحديات التي يواجهها بناء الديمقراطية. وشدد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، المعقود يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على إنشاء وتطوير لجان وطنية معنية بالديمقراطية، تقوم بتيسير وتنسيق ما يتخذ على الصعيد الوطني من إجراءات لتوطيد الديمقراطية والمساعدة في تحقيق الأهداف الأولية للمؤتمر. واتفق الخبراء على ضرورة تعزيز التعاون بين أعضاء الحركة، بيد أنهم أثاروا أيضا مسائل تتصل بولاية تلك اللجان فيما يتصل بالأنشطة المتعددة التي يمكن أن تقوم بها الحكومات الوطنية للنهوض بالديمقراطية وتوطيدها. وستُطرح هذه المسألة على جميع الأعضاء خلال الاجتماعات القادمة لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٧ - وإثر المؤتمر الدولي السادس، نظرت الحركة في مبادرات مختلفة اعتبرتها ضرورية لإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وذات أهمية حيوية لمستقبلها وقدرتها على البقاء. وطرح المجلس الاستشاري للمناقشة مقترحين رئيسيين، هما إنشاء أمانة للمؤتمر في نيويورك؛ وإنشاء صندوق استئماني للمؤتمر. وأشار أعضاء المجلس الاستشاري إلى أن إنشاء أمانة دائمة في نيويورك سيقرّب وفود الدول الأعضاء إلى مكان المشاركة، وإلى الخدمات التقنية وغيرها من الخدمات اللازمة لدعم عمل رئيس المؤتمر، بما في ذلك المساعدة في جميع العمليات التحضيرية لاجتماعات المؤتمر، وتعهد نشرته الإخبارية الإلكترونية وموقعه على الإنترنت، وتنظيم أنشطة اليوم الدولي للديمقراطية، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. وأشار الأعضاء إلى أن إنشاء صندوق استئماني سيخفف على رؤساء المؤتمر الأعباء المالية ويقدم لهم الدعم اللازم في تنفيذ أنشطة الحركة. وسيقدم مقترح بإنشاء الصندوق الاستئماني في الاجتماع القادم للمؤتمر.

٨ - وإضافة إلى هذين المقترحين الرئيسيين، اتخذ الرئيس الحالي للمؤتمر، وهي حكومة قطر، عددا من الخطوات المفيدة في اتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على حركة الديمقراطيات

الجديدة أو المستعادة. أولا، أُنشئ موقع المؤتمر على الإنترنت[1] وبه مجموعة هامة من الوثائق والروابط التي تحيل إلى مواقع شبكية دولية تتناول مسألة الديمقراطية، بما في ذلك رابط بالنشرة الإخبارية الإلكترونية للمؤتمر. ثانيا، وفي إطار جهد يرمي إلى نشر المعلومات عن الديمقراطية على نطاق أوسع، أتيحت على موقع المؤتمر على الإنترنت قاعدة بيانات تضم معلومات جمعت من خلال استبيان عمم على الدول الأعضاء والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني.

٩ - وتشترك الأمم المتحدة في دعم متابعة توصيات المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وينبع مفهوم التقييمات القطرية للحكم الرشيد من الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، إعلان وخطة عمل أولانباتار (A/58/387، المرفقان الأول والثاني) اللذان يدعوان الدول الأعضاء إلى وضع قواعد البيانات الخاصة بها لمؤشرات الحوكمة الديمقراطية. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة المتعددة الأطراف الرائدة في تقديم المساعدة الى الدول الأعضاء في إجراء تحليلات الحكم الرشيد والبيانات لديها[2]. ويواصل البرنامج الإنمائي دعم منغوليا بأعماله الرائدة في مجال الهدف الإنمائي الوطني ٩ للألفية، الذي يمثل نتيجة مباشرة للمؤتمر الدولي الخامس.

ثالثا - اليوم الدولي للديمقراطية

١٠ - مثلما ورد أعلاه، احتُفل باليوم الدولي للديمقراطية، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٧/٦٢، لأول مرة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ثم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ألف - أنشطة الدول الأعضاء

١١ - احتفالا باليوم الدولي الأول للديمقراطية، عقد رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته آنذاك، سرجيان كريم، بتعاون وثيق مع رئيس المؤتمر الدولي السادس، حكومة قطر، جلسة غير رسمية للجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وكان من بين المتكلمين، الرئيس المنتهية ولايته للجمعية العامة، والرئيس السابق لشيلي ريكاردو لاغوس الذي ألقى الخطاب الرئيسي، والممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (بوصفه المقدم الرئيسي للقرار ٧/٦٢)،

(١) www.icnrd.org.

(٢) http://www.undp.org/oslocentre/flagship/democratic_governance_assessments.html.

والممثل الدائم لبرتغال لدى الأمم المتحدة (بوصفه رئيس مجتمع الديمقراطيات)، والأمين العام.

١٢ - وأفادت معلومات قدمها الاتحاد البرلماني الدولي أن اليوم الدولي للديمقراطية احتُفل به في ٤٦ برلمانا وطنيا. وشملت الاحتفالات اتخاذ قرار بمناسبة ذلك اليوم في أوروغواي، وبث برامج إذاعية وتلفزية في ناميبيا، وتنظيم يوم ''أبواب مفتوحة'' في إندونيسيا، وتنظيم حلقة دراسية عن دور البرلمان في الإصلاح السياسي في تايلند، وتنظيم عرض لنشر مبادئ الديمقراطية في تايلند، وتنظيم دورة خاصة للبرلمان اليوناني في أثينا حضرها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي آنذاك بير فرديناندو كاسيني. وكانت الأحداث التي نُظمت من أجل اتصال البرلمان بالجمهور، لا سيما الشباب، مثل يوم ''الأيام المفتوحة''، وتنظيم مناقشة خاصة أو عرض خاص، من أكثر أشكال الاحتفال باليوم الدولي. وأعلنت تايلند أيضا الاحتفال بأسبوع التوعية بالديمقراطية، من ١٥ إلى ١٩ أيلول سبتمبر ٢٠٠٨.

١٣ - واستخدمت عدة برلمانات المواد الإعلامية التي أتاحها لها الاتحاد البرلماني الدولي والتي تضمنت ملصقات وكتيبات وصيغة معاد تصميمها للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، لعام ١٩٩٧. وأعلنت تسعة برلمانات أنها ستترجم جميع تلك الوثائق أو بعضها إلى لغتها الوطنية.

١٤ - وكانت ردود الدول الأعضاء، لا سيما البرلمانات، على الدعوة إلى الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية مدهشة حقا. ويتمثل التحدي الآن في المحافظة على الزخم وتشجيع المزيد من الدول الأعضاء على الإسهام في جعل اليوم الدولي للديمقراطية فرصة تتحد فيها المواقف في العالم على تعميق الوعي بأهمية الديمقراطية والاشتراك في الاحتفاء بها.

باء - أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة

١٥ - أصدر الأمين العام، تشديدا على أهمية اليوم العالمي للديمقراطية في عام ٢٠٠٨، بيانا أشار فيه إلى أهمية ذلك اليوم وأهمية الاحتفال به في بلدان تجتهد كل يوم لرعاية وتوطيد أسس الديمقراطية الفتية. وضمّن الأمين العام بيانه التزاما بأن تعمل الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، كلما أمكنها ذلك، لمساعدة الشعوب والدول على تعزيز النظم الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٩، أصدر الأمين العام بيانا آخر شدد فيه على أن مبادئ الديمقراطية جزء لا يتجزأ من النسيج المعياري للأمم المتحدة، وأن الديمقراطية ستظل في القرن الحادي والعشرين مجموعة من المبادئ ذات الصلة بأوجه الحياة في العالم أجمع، ونظاما اجتماعيا وسياسيا أمثل.

١٦ - ونظمت هيئات الأمم المتحدة المذكورة أدناه أنشطة للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية.

١٧ - غطت إدارة شؤون الإعلام احتفال الجمعية العامة باليوم العالمي للديمقراطية يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وقدمت إحاطات إعلامية ذات صلة بالحدث، عن طريق تغطية تلفزية مباشرة وُزعت على مؤسسات البث في جميع إنحاء العالم ونُشرت على الإنترنت. وأنتجت الإدارة مجموعة مواد صحفية بالعربية والإنكليزية والفرنسية، وصحف وقائع تبرز دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في مجال الديمقراطية، والصلة الوثيقة التي تربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية، والمساعدة الانتخابية، ودور المرأة في تعزيز الديمقراطية. وأضافت الإدارة أيضا صفحة على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت مخصصة لليوم الدولي باللغات الرسمية الست. وتتضمن الصفحة البيان الذي ألقاه الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي، باللغات الست، وروابط بأنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٨ - واشتركت شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام بنشاط في التعريف باليوم العالمي للديمقراطية ونظمت مجموعة كبيرة من الأنشطة خاصة في نيودلهي، وليما، ولومي، وكانبيرا، وإسلامباد، وأنقرة، وكييف.

١٩ - وتعاونت إدارة شؤون الإعلام بنشاط، في الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية في عام ٢٠٠٩ مع شركاء الأمم المتحدة في استكمال موقع اليوم الدولي على الإنترنت باللغات الرسمية الست وفي تنقيح واستكمال المواد والمجموعات الإعلامية ذات الصلة التي أتيحت للجمهور.

٢٠ - واحتفالا باليوم الدولي للديمقراطية في عام ٢٠٠٨، استضاف صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية حدثا إعلاميا لبيان كيفية عمل الصندوق وللاستماع إلى مساهمات المشاركين في مشاريع المساعدة التي يقدمها الصندوق في الميدان. ووجه الأمين العام خطابا إلى المشاركين في ذلك الحدث الخاص، واستُمع إلى كلمات ألقاها عضوان من المجلس الاستشاري للصندوق وأعضاء المجتمع المدني تناولت مشاريع الصندوق في الميدان. واستضاف الصندوق بمناسبة اليوم الدولي في عام ٢٠٠٩ حدثا وجه إليه الأمين العام أيضا خطابا. وشمل الحدث عرض فيلم ''أرجوك صوّت لي'' يحكي قصة تلامذة يبلغون الثامنة من العمر في مدرسة ابتدائية في ووهان بالصين ينتخبون لأول مرة مشرفا على فصلهم الدراسي. وتقدم الحملة الانتخابية وعملية الانتخابات بالفيلم صورة مصغرة عن عالم الديمقراطية وصعوباتها. والفيلم جزء من سلسلة أفلام معنونة لمَ الديمقراطية؟ من إنتاج ستابس إنترناشونال.

٢١ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قبيل اليوم الدولي الأول للديمقراطية، استضافت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعاون وثيق مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مائدة مستديرة مدة يوم واحد للنظر في الصلة بين الديمقراطية والتنمية. وكان الغرض من الاجتماع تحديد فرص العمل المتعدد الأطراف في مجال المساعدة المتعلقة بالديمقراطية، والقادرة على تعزيز عمليات التنمية المستدامة. ومن المقرر تنظيم مائدة مستديرة ثانية عن ''الديمقراطية والسلام والأمن: دور الأمم المتحدة'' في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، باشتراك إدارة شؤون الإعلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام وبدعم من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

٢٢ - واحتفل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة باليوم الدولي الأول للديمقراطية بإصدار أول نسخة من منشوره الرئيسي الذي يصدر مرة كل سنتين ''تقدم المرأة في العالم، ٢٠٠٨-٢٠٠٩''. ويتضمن هذا التقرير إطارا لفهم تحديات المساءلة من منظور جنساني، ويبين كيف يمكن للانحياز الجنساني أن يشوه أداء مؤسسات الرقابة. وتحدّ أشكال الانحياز هذه من التأثير الذي يمكن أن تحدثه تلك المؤسسات في كفالة استجابة الديمقراطيات لاحتياجات المرأة وحماية حقوقها بشكل مناسب، ويضع التقرير توصيات بشأن الإصلاح المؤسسي. ويبين أن المرأة تساهم في جميع أنحاء العالم في تحسين نوعية الديمقراطيات بتغيير الطرائق التي نفهم بها المساءلة ونقِيمها.

جيم - أنشطة المنظمات الأخرى

٢٣ - نظم الاتحاد البرلماني الدولي في مقره بجنيف مناقشة أجراها فريق في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ احتفالا باليوم العالمي للديمقراطية، ركزت على الموضوع العام لمشاركة الجمهور، الذي يجسمه الشعار ''صوتك، اختيارك: سننجح معا في إقامة الديمقراطية''. وبُثت مقتطفات من الحدث مباشرة على الإنترنت وأنشئ قسم خاص باليوم الدولي في موقع الاتحاد البرلماني على الشبكة يتضمن معلومات أساسية وقائمة الأحداث التي نظمها الاتحاد وبرلمانات العالم، ومجموعة من الأسئلة والأجوبة، ودعوة إلى الجمهور للإدلاء بآرائهم عن حالة الديمقراطية.

٢٤ - وركزت أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في اليوم الدولي للديمقراطية عام ٢٠٠٩ على مشاركة الجمهور عموما في الديمقراطية وعلى الموضوع الفرعي المتعلق بالديمقراطية والتسامح السياسي. وكان الاتحاد على اتصال دائم مع جميع البرلمانات قبيل ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ولفت انتباهها إلى اليوم الدولي. وأعد الاتحاد أيضا ووزع مجموعة مواد إعلامية لمساعدة البرلمانات في الإعداد للاحتفال باليوم الدولي.

٢٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نظم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مجموعة من الأنشطة لإبراز الصلة بين الديمقراطية والتنمية والتنوع، تضمنت خطة عمل مشتركة مع الاتحاد الأفريقي تتعلق بالديمقراطية لتيسير تطبيق الميثاق الأفريقي للديمقراطية، ويوما مخصصا للمناقشات والأنشطة الثقافية في ستوكهولم بالتعاون مع فرقة المسرح السويدي الوطني المتنقلة ريكستيتارن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمائدتين المستديرتين المشتركتين مع إدارة الشؤون السياسية والبرنامج الإنمائي المذكورتين أعلاه، في نيويورك. وإضافة إلى ذلك، نظم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بالتعاون مع البعثتين الدائمتين لقطر وإيطاليا لدى الأمم المتحدة مناقشة عن ''العمليات الانتخابية وبناء الديمقراطية: تجارب من العالم العربي''.

رابعا - المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٢٦ - التزمت الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ثم في قرار الجمعية العامة ٧/٦٢ بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية واعترفت بأنها أمور مترابطة فيما بينها ويعزز أحدها الآخر، وتندرج في صميم قيم ومبادئ الأمم المتحدة العالمية وغير القابلة للتجزئة. ولذلك فإن المبادئ الديمقراطية جزء من النسيج المعياري للمنظمة يتواصل تعزيزه من خلال الاعتماد التدريجي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٢٧ - وهذا التطور في النظم والمعايير قابله نشاط تنفيذي أكثف على الميدان، مع استمرار تزايد الطلب على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالديمقراطية مثل بناء المؤسسات، والانتخابات، وسيادة القانون، وتعزيز المجتمع المدني. ومع ذلك ظلت تحديات تعزيز الديمقراطية في أنحاء العالم عديدة، وتتمثل في استعادة الديمقراطيات أو بنائها، والمحافظة على الديمقراطيات الهشة، وتحسين نوعية الممارسة الديمقراطية. وهذا التحدي الأخير تواجهه جميع الدول الأعضاء بدون استثناء.

٢٨ - ويرى الأمين العام أنه من المهم للغاية أن تقوم الأمم المتحدة بدورها على أفضل وجه في المساعدة على بناء الديمقراطيات وتعزيزها في العالم، على أن يبقى في الأذهان دائما أن المسؤولية الرئيسية في إحداث التغيير تقع على عاتق القوى داخل المجتمعات الوطنية نفسها. وعلى الأمم المتحدة، في هذا الصدد، أن تقيّم بنشاط واستمرار جهودها لكفالة أفضل أشكال تقديم المساعدة المستدامة في مجال الديمقراطية، التي تبني القدرات الوطنية وتغذي ثقافة الديمقراطية. ومن المهم للغاية أيضا تحسين الاتساق بين العديد من المبادرات التي تتخذها

الأمم المتحدة في هذا المجال. ويعمل الأمين العام مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة لكفالة اتخاذ تدابير ملموسة في هذا المجال.

٢٩ - والأمين العام يدرك أن الكثيرين لا يزالون يشكّون في قيمة الديمقراطية وأن البعض يرى أن الديمقراطية فشلت في تحسين حياة الشعوب. وهذا مما يزيد من أهمية تفسير الأسس المنطقية للنهوض بالديمقراطية. وقد علمتنا الخبرة أن الديمقراطية أمر أساسي في تحقيق أهدافنا الرئيسية المتمثلة في تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية. والمؤسسات والممارسات الديمقراطية عناصر أساسية في تحقيق الأمن والاستقرار في الأجل الطويل، لأنها تيسر القيام بشكل سلمي بالحوار السياسي، والاعتراض، وحل الخلافات، مما يخلق بيئة شرعية مواتية للحكم الجيد القائم على المساءلة، وللتنمية، ولتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٠ - ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة، كيفية التعامل مع الأزمات السياسية حيثما اندلعت ومنع تفاقمها. وينبغي في هذا الصدد إيلاء الانتباه الواجب إلى كفالة الحصول على استجابات جماعية مناسبة للمسائل الناشئة عما يمكن أن يحدث في السلطة من تغيرات غير دستورية.

٣١ - والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة واسعة النطاق ومتعددة الوجوه. ويقدم هذا الفرع من التقرير أمثلة عن عمل مختلف الإدارات والصناديق والبرامج في مجال تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية.

٣٢ - وفيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية، تواصل الأمم المتحدة تقديم مجموعة كبيرة من المساعدة التقنية المتعلقة بالانتخابات إلى الدول الأعضاء في إطار نشاط يشمل المنظومة بأكملها. ويقوم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بدور منسق أنشطة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة، وتتمثل ولايته في كفالة الانسجام التنظيمي والاتساق السياسي والتقني بين جميع ما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة انتخابية، مثلما أعاد تأكيده قرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٢. وقد أنشئت آلية تنسيق تعمل تحت إشراف جهة التنسيق بالتعاون مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المعنية بالمساعدة الانتخابية.

٣٣ - ومن الأمثلة على الدعم الذي قدمته مؤخرا شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، المساعدة في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات في أفغانستان في عام ٢٠٠٩، وستليها مساعدة ستقدم في الانتخابات البرلمانية والمحلية في صيف ٢٠١٠؛ والمساعدة في الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في بنغلاديش في شكل دعم قدم إلى اللجنة الانتخابية؛ والدعم الذي قدم إلى السلطات

الانتخابية في غينيا - بيساو في مجالي تسجيل الناخبين وتنظيم الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٨ والانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩. وقدمت أيضا في عام ٢٠٠٨ المساعدة في تخطيط وإعداد وتنظيم انتخابات الجمعية التأسيسية في نيبال، عن طريق بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

٣٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة انتخابية كل ثلاثة أسابيع في المتوسط، بما في ذلك في شكل من أشكال دعم الانتخابات، مثل تعزيز قدرات هيئات إدارة الانتخابات، وتيسير الحصول على مساعدة من مانحين أو تيسيرها، وتعزيز التثقيف المدني، والتعاون مع وسائط الإعلام، ورصد مراكز الاقتراع لمنع ترهيب الناخبين وغير ذلك من أشكال انتهاك حقوق الإنسان، وتشجيع مشاركة أفقر الفئات الاجتماعية والشباب والسكان الأصليين، كمرشحين وناخبين. ويمكن العثور على بعض أشكال المساعدة الانتخابية المستمرة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في البلدان التالية: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وكينيا، وليسوتو، وملاوي. وأنتج البرنامج الإنمائي مذكرات توجيهية وأدوات تثقيفية بشأن مجالات متنوعة تتعلق بالانتخابات، مثل إدارة الانتخابات، ومبادئ توجيهية لتنظيمها، والتصدي للعنف الذي قد يصحب الانتخابات، والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٣٥ - وكثيرا ما تتضمن بعثات حفظ السلام التي تنشرها إدارة عمليات حفظ السلام عناصر انتخابية تُنشأ بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية، التي تقدم أيضا توجيها متواصلا بشأن عمل تلك العناصر.

٣٦ - وتقدَّم المساعدة الانتخابية أيضا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشترك المفوضية، إضافة إلى ما تقوم به في مجال توجيه وتحليل القوانين والإجراءات الانتخابية وأنشطة الإعلام المتصلة بحقوق الإنسان والانتخابات، اشتراكا مباشرا في تقديم المساعدة التقنية. فقد قدمت، على سبيل المثال، بناء على طلب من حكومة توغو، مساعدة في تنظيم انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ التشريعية برصد حالة حقوق الإنسان في أنحاء البلد قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

٣٧ - ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والسلطات الانتخابية الوطنية، كشريك تنفيذي إضافي في دعم العمليات الانتخابية الديمقراطية في البلدان الخارجة من حالات الصراع. وقام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بدور أساسي في كل عملية تقريبا من العمليات الانتخابية التي دعمتها الأمم المتحدة في أوائل

١٩٩٠. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، قدم المساعدة والدعم في انتخابات جرت في ٢٣ بلدا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ كان هناك مئات من متطوعي الأمم المتحدة يعملون في ١٦ بلدا لتقديم المشورة التقنية الانتخابية إلى السلطات الانتخابية المحلية والمساعدة في تسجيل الناخبين وفي التثقيف المدني على صعيد المجتمعات المحلية. ومن بين البلدان التي جرت فيها تلك الأنشطة، أفغانستان، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وتيمور - ليشتي.

دعم عمليات وضع الدساتير

٣٨ - تمثل عمليات وضع الدساتير جانبا محوريا في الانتقال إلى الديمقراطية، وبناء السلام، وبناء الدولة. وبالنسبة للأمم المتحدة يمثل وضع الدساتير مفهوما واسعا يشمل عملية صياغة مشروع دستور جديد أو إصلاح دستور موجود. والعمليتان على غاية من الأهمية في نجاح عملية وضع الدستور التي تمثل فرصة ثمينة لوضع تصور مشترك لمستقبل الدولة، وتؤثر من حيث نتائجها تأثيرا عميقا طويل الأجل على السلم والاستقرار في تلك الدولة. واشتركت الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة في عدد من عمليات وضع الدساتير، منها عمليات جرت في أفغانستان، وتيمور - ليشتي وغيرهما من الدول. ويتطلب تقديم المساعدة الدستورية التقاء خبرات تملكها عدة إدارات ووكالات منها إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دعم الديمقراطية من خلال تعزيز حقوق الإنسان

٣٩ - إن احترام قيم الحرية وحقوق الإنسان من العناصر الضرورية في الديمقراطية. والديمقراطية تهيئ بدورها بيئة طبيعية لحماية حقوق الإنسان وتيسير تحقيقها فعلا. وهذه القيم كرسها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وواصل تطويرها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

٤٠ - وتساهم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأعمال التي تجري على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتقدم أيضا مساعدة استشارية في المجالين القانوني والتقني. وإضافة إلى مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والمؤسسات المشتركة في إقامة العدل، تركز جهود المفوضية أيضا على تعزيز قدرة البرلمانات على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وعُقدت أول حلقة دراسية للبرلمانيين في جنوب إفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومن المقرر عقد الحلقة الدراسية الثانية في بنما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

٤١ - ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على تقييم قوانينها ونظمها القانونية وتحديد درجة امتثالها للمعايير المعترف بها دوليا في مجالات حقوق الإنسان، وعدم التمييز، ومشاركة الجميع. وقُدم الدعم في مجال تعزيز حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى إثيوبيا، وأنغولا، وبوتسوانا، وزمبابوي، والعراق، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق.

تعزيز الحكم الديمقراطي والمؤسسات وسيادة القانون

٤٢ - من العناصر الأساسية في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، الإسهام في بناء و/أو إصلاح مؤسسات الدولة. ويتضمن ذلك تقديم الدعم من أجل تحسين الشفافية ومساءلة الحكومات، وتيسير زيادة اشتراك أفراد الشعب في صنع القرارات، وتعزيز الإصلاح القضائي والتشريعي والإداري.

٤٣ - وفي هذا السياق، أُدرجت إشارات إلى الحكم الرشيد في ولايات العديد من بعثات الأمم المتحدة التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام. فقد عُهد إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية وبتشجيع الحكم الرشيد. وأُدرجت أيضا عمليات للتشجيع على إقامة حوار ومصالحة يشملان جميع الأطراف الوطنية في ولايات بعثات مثل بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

٤٤ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة بدور نشط بشكل خاص في مجال إصلاح الإدارة العامة ومبادرات مكافحة الفساد، وهو يدعم البرامج الرامية إلى تعزيز قدرات مؤسسات الخدمة العامة على تحسين أدائها في عدة بلدان منها أوغندا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وليسوتو، وموزامبيق، وناميبيا. ويقدم البرنامج الإنمائي أيضا المساعدة إلى مؤسسات مكافحة الفساد دعما لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤٥ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى عمل ثلث برلمانات العالم. مثلا، يعمل البرنامج الإنمائي حاليا على دعم البرلمان في موريتانيا في الوقت الذي يواجه فيه البلد آثار الانقلاب الأخير. وتعاون البرنامج أيضا مع البرلمانات في أفغانستان، وتيمور - ليشتي،

وجزر سليمان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، ولبنان. وقدم البرنامج الدعم إلى باكستان وبنغلاديش في تطوير برامج جديدة لتعزيز برلمانات حديثة العهد بالإنشاء.

٤٦ - واتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مبادرات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بوصف ذلك أداة رئيسية لبناء مؤسسات الدولة وتعزيزها. وتعمل اللجنة على تطوير مشاريع ترمي إلى إدخال ثقافة المشاركة والشفافية والمساءلة في القطاع العام، استنادا إلى ممارسات الحكم الرشيد ومبادئه. وقامت اللجنة أيضا بتنفيذ أنشطة لبناء القدرات في مناطق تضررت بأزمات، مثل العراق، وفلسطين، واليمن، ووُجهت تلك الأنشطة إلى مسؤولي القطاع العام الذين اشتركوا في وضع الهياكل الأساسية الضرورية لتطوير نظام ديمقراطي.

دعم تمكين المرأة

٤٧ - إن تمكين المرأة وتعزيز حقوقها جزء لا يتجزأ من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية، بما في ذلك التصدي علنا للتمييز الجنساني الذي يسهم في استبعاد المرأة وتهميش شواغلها. وأحد الأهداف الإنمائية للألفية يدعو إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشير التقرير عن الأهداف الإنمائية لعام ٢٠٠٨ إلى أن المرأة تسجل ببطء بعض المكاسب في مجال صنع القرار السياسي، بيد أن التقدم غير متجانس ويتفاوت من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى أن المرأة في ثلث البلدان النامية تمثل أقل من ١٠ في المائة من أعضاء البرلمانات.

٤٨ - وتقدم الأمم المتحدة عن طريق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة لتحسين قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الجنسانية في سياق الانتخابات، وتحسين المشاركة السياسية النسائية. وهناك ثلاثة مجالات جديرة بالذكر: بناء قدرات المرشحات والمنتخَبات في مراكز مسؤولية؛ وتعزيز وتحسين المساءلة في مجال المساواة بين الجنسين؛ وزيادة اهتمام وسائط الإعلام وتغطيتها للمشاركة السياسية النسائية.

٤٩ - وعزز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قدرتها على التنافس في الانتخابات المحلية والوطنية في عدة بلدان منها إكوادور، وإندونيسيا، ورواندا، وسيراليون، ونيبال. وقدم الصندوق أيضا الدعم إلى القائدات في رواندا، وكينيا، ومصر، وعلى الصعيد الإقليمي إلى منتدى البرلمانيات العربيات في تعزيز قدراتهن على العمل في إطار شبكات وتحليل السياسات وتحسين معرفتهن بالإجراءات البرلمانية.

٥٠ - وذُكرت عدة بعثات تقودها إدارة عمليات حفظ السلام في الجهود الرامية إلى تحسين قدرة المرأة على القيادة الفعالة، وقد اشتركت تلك البعثات مع كيانات تابعة للأمم المتحدة في دعم ترشح نساء لمناصب سياسية في بلدانهن خلال انتخابات جرت أو ستجري. ويتواصل بذل جهود الدعوة وبناء القدرات في السودان وأفغانستان لتيسير تمثيل واشتراك المرأة السياسي. وفي كوت ديفوار، تقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم إلى شبكة الأحزاب السياسية من أجل إنشاء قاعد بيانات عن التمثيل النسائي.

تعزيز المشاركة المدنية في العمليات الديمقراطية

٥١ - إن وجود مجتمع مدني يعمل بحرية ويتسم بالتنظيم والنشاط والشعور بالمسؤولية أمر أساسي لوجود الديمقراطية. ويفترض ذلك وجود أمور منها دور نشط تقوم به المنظمات غير الحكومية، وجماعات الإصلاح الديمقراطي، وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات النسائية، ومنظمات الشباب، والحركات الاجتماعية، والنقابات العمالية، وممثلو الأقليات، والجمعيات المهنية، والجمعيات الأهلية، وجمعيات الرقابة.

٥٢ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الدعم إلى مشاريع المجتمع المدني التي تسعى إلى تعزيز صوت المجتمع المدني والنهوض بحقوق الإنسان وتشجيع مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية في أنحاء العالم. ومعظم المشاريع تقدم المساعدة إلى منظمات غير حكومية محلية في بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تمر بمرحلة توطيد الديمقراطية أو بمرحلة الانتقال إليها. وتشدد هذه المشاريع على تعزيز الحوار الديمقراطي، وتمكين المجتمع المدني، والتثقيف المدني، وحرية الصحافة، وسيادة القانون.

٥٣ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في أول جولتي تمويل له، الدعم إلى ١٣٢ مشروعا في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بمبلغ إجمالي قدره ٣٨ مليون دولار. وفي الجولة الثالثة، ومن بين قائمة بحوالي ٧٠ مشروعا (يجري التفاوض بشأنها مع وكالات التنفيذ)، سينفذ ٤٥ مشروعا في البلدان الأعضاء في المؤتمر.

٥٤ - ويتعاون متطوعو الأمم المتحدة أيضا، في إطار أنشطة التطوع، مع الشركاء في تعزيز وتوطيد روح الاشتراك المدني في المجتمعات. ففي كينيا مثلا، وإثر العنف الذي اندلع بعد الانتخابات، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعو الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وحكومة كينيا، خطة تطوعية طارئة ترمي إلى تعزيز الحوار المجتمعي بعد الانتخابات. ويدير متطوعو الأمم المتحدة هذه الخطة، التي أخذت رسميا اسم خطة التطوع المحلي، بالتعاون مع الأمانة الوطنية لبناء السلام وإدارة المنازعات في مكتب الرئيس. وقام ٢١ من متطوعي الأمم المتحدة بتدريب

٩٠٠ من قادة الشباب، والمهنيين المتقاعدين، والنساء، وقادة الرأي على حل المنازعات وإدارة الأمن في المجتمعات المحلية، وعلى تقديم المساعدة الإنسانية وأنشطة الإنعاش المبكر.

دعم اشتراك الشباب في المشاركة الديمقراطية

٥٥ - تنص اتفاقية حقوق الطفل صراحة على حقوق الأطفال والشباب في الإعراب عن آرائهم لقادة الحكومات والإسهام في صوغ السياسات التي تؤثر عليهم. وترمي برامج وأنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى تعزيز إسهام الأطفال والشباب في المشاركة الديمقراطية، وتتضمن دعم مشاركتهم تلك على جميع الأصعدة، بما في ذلك رسم السياسات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

٥٦ - وقامت اليونيسيف في عدة بلدان بتشجيع إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الأطفال في رسم السياسات الوطنية بدعم إنشاء برلمانات الأطفال وتنظيم مؤتمراتهم. وقدمت مكاتب اليونيسيف في أذربيجان، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجيبوتي، والمكسيك، مؤخرا الدعم إلى إنشاء برلمانات ومجالس شباب. وبدعم من اليونيسيف أيضا اشترك الأطفال في كل من أرمينيا، وأكوادور، وبيلاروس، وتايلند، والجزائر، وجمهورية تترانيا المتحدة، والصين، وليسوتو، واليمن في القيام باستعراض منتصف المدة لخطة عمل حكومة كل منهم المتعلقة بتحقيق الأهداف المحددة في خطة عالم صالح للأطفال.

٥٧ - وفي عدد من البلدان الأخرى، ساهم الشباب في وضع مختلف السياسات الشبابية الوطنية. وقد وُضعت وثيقة السياسات الوطنية للجمهورية الدومينيكية بشأن الأطفال والشباب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملتقى للأطفال والشباب. وساهمت نوادي الأطفال التي تدعمها اليونيسيف في نيبال في صياغة دستور نيبال الانتقالي. واشترك ممثلو الأطفال من برلمان أطفال الأردن في عدة اجتماعات وحلقات عمل لمناقشة مشروع القانون المتعلق بالأطفال وخطة العمل الوطنية المعنية بالأطفال. وفي اليمن، اشترك الأطفال والشباب من مختلف المقاطعات في المؤتمر الوطني الأول للأطفال والشباب، الذي وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالأطفال، والتي أقرتها الحكومة فيما بعد.

دعم العمليات الديمقراطية من خلال المساعي الحميدة

٥٨ - من الجوانب الرئيسية لعمل المنظمة، دعم الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمات السياسية ومنع تفاقمها، ببذل المساعي الحميدة.

٥٩ - وتلبية للطلب الموجود على المساعي الحميدة والوساطة، وبدعم من الدول الأعضاء، أنشأ الأمين العام في عام ٢٠٠٦ وحدة متخصصة لدعم الوساطة، داخل إدارة الشؤون

السياسية. وتقدم الوحدة المساعدة إلى العدد الكبير من جهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وتقوم الوحدة أيضا بدور المستودع المركزي للخبرة المكتسبة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال صنع السلام. وهي تقوم أيضا بتنسيق تدريب الوسطاء وتسدي لهم المشورة بشأن معايير الأمم المتحدة وإجراءاتها التنفيذية.

٦٠ - وفي عام ٢٠٠٨، أُنشئ فريق احتياطي من خبراء الوساطة داخل وحدة دعم الوساطة. ويمكن نشر الفريق الاحتياطي بسرعة لمساعدة جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها في جميع أنحاء العالم، وهو يتألف من كبار الخبراء المتخصصين في مجالات مثل تقاسم السلطة والثروة، ووضع الدساتير، وإدارة الموارد البشرية، وأعضاؤه جاهزون للإسراع بمساعدة الأمم المتحدة والبعثات السياسية وبعثات حفظ السلام في الميدان، إضافة إلى المنظمات والدول الأعضاء وغيرهم من الشركاء الذين تتعاون الأمم المتحدة معهم عن كثب.

خامسا - دور المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية وغيرها من المنظمات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

٦١ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ٧/٦٢ الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات.

الحركات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالديمقراطية وذات البعد العالمي

٦٢ - فرضت حركتان عالميتان رئيسيتان للديمقراطية، هما المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ومجتمع الديمقراطيات، نفسهما في الأوساط الدولية. ويمثل كلاهما أرضية عالمية لتبادل الخبرات والتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالديمقراطية.

٦٣ - وعُقدت إلى حد الآن ستة مؤتمرات دولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في مانيلا (١٩٨٨)؛ وماناغوا (١٩٩٤)؛ وبوخارست (١٩٩٧)؛ وكوتونو (٢٠٠٠)؛ وأولانباتار (٢٠٠٣)؛ والدوحة (٢٠٠٦).

٦٤ - وعقد مجتمع الديمقراطيات مؤتمره الوزاري الخامس في لشبونه يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وكان موضوعه ”أثر الأزمة الاقتصادية والمالية على الحكم الديمقراطي“. وحضر المؤتمر قادة المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية من جميع مناطق العالم واشتركوا بنشاط في الجلسات الوزارية. وأصدر اجتماع لشبونة، مثلما حدث في

الاجتماعات السابقة التي عقدها مجتمع الديمقراطيات، بيانا وزاريا أجمل فيه مجموعة الالتزامات التي عقدتها الدول الأعضاء والرامية إلى تعزيز تطور الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وإثر الاجتماع، انتقلت رئاسة مجتمع الديمقراطيات من البرتغال إلى ليتوانيا.

٦٥ - وهناك عدد من المنظمات المعنية بالديمقراطية التي تقوم بأنشطة عالمية، منها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي.

٦٦ - وتتمثل مهمة المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في دعم التغير الديمقراطي المستدام عن طريق تقديم المعرفة المقارنة والمساعدة في الإصلاح الديمقراطي والتأثير على السياسات العامة والقرارات السياسية. وقد وضع المعهد، بالتعاون مع الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وهيئات مراقبة الانتخابات، وأفرقة التفكير، ومنظمات المجتمع المدني، مجموعة من الموارد المعرفية وأنشأ شبكات الممارسين في المجالات الرئيسية لبناء الديمقراطية، مثل العمليات الانتخابية، والأحزاب السياسية، ووضع الدساتير، والمسائل الجنسانية والديمقراطية، وتقييم نوعية الديمقراطية.

٦٧ - وتشدد البرامج المواضيعية التي ينفذها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية على الصعيد العالمي على جمع ومقارنة مدونات السلوك وأفضل الممارسات النابعة من العمليات الملموسة الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي. مثلا، أنشئت شبكة منهجية تقييم الديمقراطية لتبادل الخبرات باستخدام أداة تسمح للمواطنين بتقييم نوعية الديمقراطية لديهم وتحديد المجالات التي تستحق الأولوية في الإصلاح الديمقراطي، على أساس مبادئ الحوار الديمقراطي وملكية المجتمعات المحلية لزمام عمليات الإصلاح فيها.

٦٨ - و الاتحاد البرلماني الدولي هو مركز تنسيق الحوار البرلماني في العالم، وهو يعمل على إحلال السلام وإقامة التعاون بين الشعوب وعلى إقامة الديمقراطية التمثيلية وتوطيدها. وأنشطته في مجال الديمقراطية تمتدي بالإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد في عام ١٩٩٧، ودليل الممارسة الجيدة المنشور في عام ٢٠٠٦ بعنوان ''البرلمانات والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين''.

٦٩ - وقدم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم إلى العديد من البرلمانات الوطنية من خلال خدماته الاستشارية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل والبرامج التدريبية التي ينظمها بشأن بناء القدرات، وكذلك من خلال تنظيم زيارات دراسية تركز على مختلف المواضيع المتعلقة بأداء البرلمانات. وقدم الاتحاد في عام ٢٠٠٨ المساعدة إلى عدة برلمانات في هذه المجالات، منها برلمانات الإمارات العربية المتحدة، وتيمور - ليشتي، والجزائر، ورواندا، وسيراليون. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا المساعدة إلى برلمان بوروندي على تعزيز الحوار السياسي

واتخاذ القرارات بمشاركة الجميع. وقدم أيضا، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة إلى برلمانات سيراليون، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في صياغة المشاريع الطويلة الأجل.

المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

٧٠ - رحب الأمين العام بالمجموعة الواسعة من أوجه التكامل والتآزر بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية لتعزيز وتوطيد الديمقراطية والممارسات الديمقراطية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي. وتقدم المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، كل في منطقتها، دعما ثمينا إلى الحكومات وإلى المجتمع المدني بتبادل أفضل الممارسات ونشر المعرفة والمعلومات بشأن دور المؤسسات والآليات الديمقراطية في التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي تساعد أيضا في بناء قدرات مؤسسات الدولة، بما فيها البرلمانات والهيئات الانتخابية. وتسعى هذه المنظمات من خلال إقامة شراكات مع مختلف عناصر المجتمع المدني إلى زيادة كثافة النشاط الديمقراطي والالتزام بالقيم الديمقراطية في الديمقراطيات الناشئة.

٧١ - وهناك عدة منظمات إقليمية وحكومية دولية اتخذت وتواصل اتخاذ مبادرات جديدة لدعم الديمقراطية. ومنظمة البلدان الأمريكية ملتزمة بتعزيز وتوطيد الديمقراطية على أساس الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، وهي تنفذ مبادرات لبناء الديمقراطية وتعزيزها عن طريق مكتبها لتعزيز الديمقراطية وغيره من الآليات. ومنظمة البلدان الأمريكية تساهم، من خلال مساعيها الحميدة، في معالجة العديد من الحالات السياسية الصعبة التي نشأت مؤخرا في المنطقة، منها الحالة في جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، وهندوراس. وتواصل المنظمة أيضا تعزيز العمليات الديمقراطية في المنطقة عن طريق بعثات مراقبة الانتخابات والتعاون التقني المقدم إلى المؤسسات الانتخابية. وتعمل المنظمة أيضا في مجال تعزيز المؤسسات وتحديث التشريعات عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى البرلمانات لجعلها أقدر على القيام بمهامها التمثيلية والتشريعية.

٧٢ - وتهتدي أنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال دعم الحكم الديمقراطي وتعزيزه بالميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم. والميثاق يتعدى حدود استعراض الأقران وتبادل الدعم؛ وهو يعطي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي صلاحيات التصدي استباقيا لحالات القصور الجسيم في الحكم، مثلما يحدث مثلا في حالة تغير الحكومة بطريقة غير دستورية. وإضافة إلى إيفاد بعثات سياسية تستبق وتتفادى اندلاع أزمات في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، يواصل الاتحاد الأفريقي دعم عملية نشر الديمقراطية بإيفاد

أفرقة لمراقبة جميع الانتخابات الوطنية في أفريقيا. وهذه الأفرقة تكفل الالتزام بمبادئ الديمقراطية في البلدان الخارجة من صراعات. بيد أن أحداث عنف جرت مؤخرا بعد عمليات انتخابية توحي بأن الاتحاد الأفريقي لا يزال يواجه العديد من التحديات فيما يقدمه من مساعدة لتعزيز الحكم الديمقراطي وتوطيده في عدد من الدول الأعضاء. ومع ذلك وفي الوقت الذي يتواصل فيه انتشار ثقافة الحكم الديمقراطي في القارة الأفريقية، يأمل الاتحاد الأفريقي أن يتغلب على تلك المصاعب بفضل النهج الدينامي القائم على المبادئ الذي اعتمده.

٧٣ - وفي القارة الأوروبية يوفر مجلس أوروبا محفلا تتبادل فيه دوله الأعضاء أحسن الممارسات الديمقراطية وهو يقوم بأنشطة مساعدة تتعلق بالديمقراطية في مجالات مثل الدعم في المرحلة السابقة للانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين وتشجيع تطوير وتوطيد الحكم المحلي والإقليمي الجيد. ويشجع المجلس إجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بالديمقراطية في القرن الحادي والعشرين من خلال شبكة مدارس الدراسات السياسية، والجامعة الصيفية للديمقراطية، ومنتدى مستقبل الديمقراطية. وأطلق الاتحاد ''أسبوع الديمقراطية المحلية الأوروبية'' في عام ٢٠٠٧ بهدف تعميق وعي ومعرفة الجمهور بالديمقراطية المحلية وتعزيز فكرة الاشتراك الديمقراطي على الصعيد المحلي.

٧٤ - وينفذ مجلس أوروبا منذ عام ٢٠٠٧ برنامج مساعدة لفترات ما قبل الانتخابات يرمي إلى مساعدة السلطات في دوله الأعضاء على إجراء انتخابات حرة ونزيهة تتمشى مع المعايير والنظم الأوروبية. وفي السنوات الأخيرة استفادت من هذا البرنامج بلدان مثل أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

٧٥ - وفي الاتحاد الأوروبي، تمثل المساعدة في مجال الديمقراطية عنصرا رئيسيا في العلاقات الخارجية. ففي عام ٢٠٠٦، أنشأ الاتحاد المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي أداة مالية تسمح للاتحاد بتقديم الدعم من أجل النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، لا سيما من خلال أنشطة المجتمع المدني وبعثات الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. والمساعدة المقدمة في إطار هذه المبادرة تكمّل الأدوات الأخرى المستعملة في تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تمتد من الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية إلى مختلف وسائل التعاون المالي والتقني، بما في ذلك صك التعاون الإنمائي، والصك الأوروبي للجوار والشراكة، وصك المساعدة قبل الانضمام، وصك الاستقرار، الذي يركز على التدخلات لمعالجة الأزمات.

٧٦ - وحدد الاتحاد الأوروبي تحت رئاسة السويد عام ٢٠٠٩ بناء الديمقراطية بوصفه أحد ثلاثة مجالات ذات أولوية في السياسية الإنمائية. وبناء القدرات موضوع ورقة مشتركة بين الرئاستين التشيكية والسويدية ترمي إلى إبراز السبل التي تمكن الاتحاد من ''وضع إطار عام أكثر اتساقا لسياسات بناء الديمقراطية وعمليات الإصلاح الديمقراطي''.

٧٧ - وتنفذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدابير لدعم الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في منطقة المنظمة، من خلال مختلف المؤسسات والآليات. ويعمل مكتب المنظمة المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بنشاط لدعم المبادئ الدولية ومبادئ المنظمة المتعلقة بالانتخابات، والمؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة وإسداء المشورة إلى الدول المشاركة بشأن هذه المعايير، إضافة إلى تنظيم أحداث لاستعراض تنفيذ الدول لالتزاماتها إزاء المنظمة.

٧٨ - ويسهم ممثلون آخرون للمنظمة ومؤسسات تابعة لها مثل المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية، وممثل حرية وسائط الإعلام، والجمعية البرلمانية، أيضا في تعزيز مؤسسات وعمليات الديمقراطية التعددية والتشاركية في دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتواصل عمليات المنظمة على الميدان في جنوب شرق أوروبا، وشرق أوروبا، وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى، القيام بدور قوي في تطوير وبناء المؤسسات الديمقراطية في مناطق تلك العمليات.

سادسا - تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين في تعزيز الديمقراطية

٧٩ - شجعت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٧/٦٢ المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على تبادل خبراتها في مجال تعزيز الديمقراطية مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء. وتولي الأمم المتحدة أهمية كبيرة لشراكاتها مع المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك أنشطتها في المجال الحاسم الذي يمثله تعزيز الديمقراطية. وبما أن هذه الشراكات تقوم على الاحترام المتبادل وعلى التعلم من الآخر، فإن تبادل الخبرات يمثل عنصرا هاما في تلك الشراكات.

تبادل الخبرات في مجال الانتخابات

٨٠ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفي سعي إلى مواءمة الممارسة الدولية في مجال مراقبة الانتخابات، وافقت الأمانة العامة للأمم المتحدة، عن طريق شعبتها للمساعدة الانتخابية، و ٢١ مؤسسة أخرى، منها الاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة البلدان الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، على الالتزام بإعلان

مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة سلوك المراقبين الدوليين للانتخابات وتأييدهما. وإعلان المبادئ الذي أيدته أكثر من ٣٠ منظمة في جميع أنحاء العالم هو نتيجة تبادل تفصيلي للخبرات وأحسن الممارسات بين المنظمات المشتركة في مراقبة الانتخابات ورصدها، وهي عملية تجري كل سنة منذ عام ٢٠٠٥ وتتضمن اجتماعات تنفيذ سنوية تعقدها المؤسسات المشتركة الرئيسية. وفي عام ٢٠٠٩، استضافت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاجتماع الرابع المعني بتنفيذ إعلان المبادئ في بولندا، وتضمن الاجتماع تبادلا للخبرات وأحسن الممارسات في مجال تعزيز منهجية مراقبة الانتخابات. ويشجع الأمين العام الأطراف الأخرى على الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذه المبادئ.

إنشاء الموارد المعرفية وشبكات الممارسين في مجال بناء الديمقراطية

٨١ - تشارك الأمم المتحدة بشكل متزايد في تبادل الخبرات والتعاون مع مجموعة كبيرة من المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، والهيئات الانتخابية، وأفرقة الدراسات، ومنظمات المجتمع المدني المعنية ببناء الديمقراطية والإسهام في تنمية الموارد المعرفية وإقامة شبكات الخبراء بشأن مسائل مثل العمليات الانتخابية، والأحزاب السياسية، ووضع الدساتير، والديمقراطية، والمسائل الجنسانية. والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية شريك أساسي في هذا التعاون.

تبادل الخبرات في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات

٨٢ - تواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة، من خلال إدارة الشؤون السياسية، تعزيز تعاونها مع منظمات مثل منظمة البلدان الأمريكية والمفوضية الأوروبية وأمانة مجلس أوروبا، في تبادل الخبرات بشأن الدبلوماسية الوقائية وتطبيق نهج منع نشوب النزاعات، وإجراء ما يسمى المناقشات ''بين المكاتب''. وفي عام ٢٠٠٩ جرى اجتماع من هذا النوع مع الأمانة العامة لمنظمة البلدان الأمريكية وآخر مع الأمانة العامة للاتحاد الأوروبي؛ ومن المقرر عقد دورة أخرى للاتحاد الأوروبي في خريف ٢٠٠٩. وتتعلق عدة مناقشات بالتحديات المتصلة بالحكم الديمقراطي وكيفية مواجهة تلك التحديات.

٨٣ - وفي سعي مماثل، تعمل إدارة الشؤون السياسية على تبادل الخبرات مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات، بغية مساعدة الجماعة في تعزيز قدرتها الذاتية في هذا المجال.

سابعا – ملاحظات وتوصيات

٨٤ – تضمن تقرير الأمين العام عن الديمقراطيات الجديدة والمستعادة لعام ٢٠٠٧ (A/62/296) عددا من التوصيات تتصل بتعاون الأمم المتحدة مع كل من الحركات الديمقراطية الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية. وأعرب الأمين العام أيضا عن دعمه لإجراء مناقشة في الجمعية العامة لجميع جوانب دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في مجال الديمقراطية. وفي ضوء التطورات التي جدت في العامين الأخيرين، والعملية المتواصلة لتقييم الجهود المتعلقة بتحديد أفضل السبل لتقديم مساعدة مستدامة في مجال الديمقراطية، تقدم هذه الملاحظات والتوصيات.

التوصية ١

كفالة استمرار الزخم والدعم لليوم الدولي للديمقراطية

٨٥ – كانت استجابة الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة نفسها، احتفالا باليوم الدولي للديمقراطية استجابة مدهشة. وعلينا أن نكفل استمرار ذلك الزخم والاستفادة منه. وينبغي أن يكون الاحتفال باليوم الدولي أعمق وأوسع: أعمق بإشراك جميع فئات المجتمع في أنشطة يشترك فيها جميع المواطنين لا سيما الشباب؛ وأوسع بتنظيم أنشطة في جميع أنحاء العالم، اعترافا واحتفالا بأهمية وعالمية قيم الديمقراطية ومبادئها. والاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية مناسبة ممتازة لتحسين مشاركة المواطنين وتعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية في الدول الأعضاء، والإسهام بذلك في بناء الديمقراطية على الميدان. والأمين العام يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة الاحتفال بهذا اليوم الدولي الهام والحرص على إشراك المواطنين في ذلك الاحتفال. والمنظمة مستعدة لتقديم الدعم تحقيقا لذلك الهدف، حسب الطلب.

التوصية ٢

تشجيع التكامل بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وبين مجتمع الديمقراطيات

٨٦ – مثلما ورد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٧ (A/62/296)، يتمثل أحد المواضيع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للأمم المتحدة في التكامل والتنسيق بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات. فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحضر كلا المؤتمرين واجتماعاتهما الخاصة واجتماعات أفرقتها وتساهم مالياً في أنشطتهما. وشجع

إعلان الدوحة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على المشاورة وزيادة التعاون لتيسير التعاون التقني، بما في ذلك تبادل الخبرات بشأن مسائل محددة ذات مصلحة مشتركة. ومن جهته، أيد مجتمع الديمقراطيات أيضا التزام سانتياغو الوزاري لعام ٢٠٠٥ المعنون ''التعاون من أجل الديمقراطية''.

٨٧ - وينبغي للحركتين أن تواصلا السعي بجد إلى إقامة تآزر بين عملهما، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات للتنسيق والتعاون والشراكة الاستراتيجية كلما أمكن. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة إلى الحركتين عند الطلب.

التوصية ٣

كفالة المتابعة الفعالة بين مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٨٨ - هناك اعتراف لدى حركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة بضرورة تجاوز عقد المؤتمرات الدورية إلى ربط الاجتماعات ببناء الديمقراطية فعلا على الميدان. وإنشاء المجلس الاستشاري للحركة خطوة في هذا الاتجاه. بيد أن المؤتمر بحاجة إلى أن يستخدم بشكل أفضل تبادل الخبرات، بما في ذلك من منظور التعاون بين بلدان الجنوب، في مجال التحديات التي تواجه عمليات الإصلاح الديمقراطي والحالات التي حققت فيها تلك العمليات نجاحا. ومن الأمثلة الأخرى على إجراءات المتابعة الممكنة، تنفيذ الدول الأعضاء لعمليات تقييم ذاتي لحالة الديمقراطية فيها بهدف تحديد نقاط الدخول إلى إصلاح السياسات ومجالات العمل فيه.

٨٩ - وهناك أيضا حاجة إلى دعم الطابع الديقراطي للحركة. ومن المقترحات الواردة في هذا التقرير، إنشاء لجان وطنية معنية بالديمقراطية لتيسير تنسيق إجراءات النهوض بالديمقراطية على الصعيد الوطني والمساعدة في تحقيق أهداف المؤتمر الأولية. ويمكن تطوير ذلك بإنشاء أشكال اتصال أكثر انتظاما بين عناصر الحكومة والبرمان والمجتمع المدني في المؤتمر بشكل يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات جميع العناصر الفاعلة في العملية.

التوصية ٤

تعزيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية

٩٠ - شهد العقد الأخير زيادة كبيرة في الطلب على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالديمقراطية مثل بناء القدرات والمؤسسات، والانتخابات، وسيادة القانون، وهو اتجاه من المتوقع أن يتواصل. وستقوم المنظمة بنشاط وباستمرار بتقييم جهودها الرامية إلى تقديم أفضل مساعدة مستدامة ممكنة تبني القدرات وتعزز ثقافة الديمقراطية.

٩١ - والأمم المتحدة التي تعكس تطلعات أعضائها، في موقع يسمح لها بجمع الشركاء الهامين على الصعد العالمي والإقليمي والقطري القادرين على تعميق الدعم المقدم إلى الديمقراطية وسيادة القانون والتوصل إلى توافق الآراء بشأن وسائل تحقيق النتائج المستدامة. وينبغي للمنظمة أيضا أن تعزز قدرتها على الاستفادة من التحاليل الكثيرة التي أجريت داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها للأعمال في مجال الديمقراطية.

التوصية ٥

النظر في مسألة اتساق وتنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية

٩٢ - تشترك عدة جهات تابعة للأمم المتحدة في شكل أو أكثر من أشكال المساعدة في مجال الديمقراطية. ولذلك فإنه من المهم للغاية تحسين الاتساق بين المبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك تعاونها مع أصحاب المصلحة، وشركائها، والمجتمع الدولي بوجه عام. وتحسين الاتساق يتطلب نهجا يكفل تحسين إدماج المساعدة المتعلقة بالديمقراطية في الدعائم الثلاث لعمل المنظمة: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ومثلما ورد في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، اتُخذت خطوات ترمي إلى تكثيف المناقشة داخل الأمم المتحدة بشأن سبل تقديم مساعدة أكثر اتساقا وتنسيقا تحقق أحسن النتائج. ومن الخطوات المتخذه في هذه العملية، أنشأ الأمين العام فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات معنيا بالديمقراطية للنظر في هذه المسألة واقتراح خطوات عملية لتحقيق المزيد من التقدم. وتوجد أيضا خطط لإنشاء بوابة على الإنترنت مخصصة لمسألة الديمقراطية تكون مدخلا للمعلومات عن العديد من الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة وتوطيدها. وستكون البوابة أداة مفيدة لزيادة الاتساق ولتعميق الفهم المشترك للمبادئ المتعلقة بالمساعدة المتعلقة بالديمقراطية ومجالاتها.

٩٣ - وأرجو أن تنظر الجمعية العامة في هذه التوصيات خلال دورتها الرابعة والستين. وإني أنوي أن أسترعي إليها انتباه منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء المذكورين في هذا التقرير. ومن جهتي، أؤكد للمجتمع الدولي أن النهوض بالديمقراطية سيظل أحد أولوياتي خلال مدة ولايتي كأمين عام.